الأمم المتحدة S/2025/232

مجلس الأمن

Distr.: General
16 April 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 15 نيسان/أبريل 2025 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيّه رسالة مؤرخة 15 نيسان/أبريل 2025، موجهة إليكم من محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أحمد **يلدز**
الممثل الدائم

290425 280425 25-06178 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 15 نيسان/أبريل 2025 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم ردا على بيان ممثلة القبارصة اليونانيين المؤرخ 24 آذار/مارس 2025، الذي أدلت به خلال المناقشة المفتوحة التي أجراها مجلس الأمن بشأن موضوع "تعزيز القدرة على التكيّف في عمليات الأمم المتحدة للسلام: الاستجابة للواقع الجديد"، والذي يشوّه مرة أخرى بشكل صارخ الحقائق المتعلقة بقبرص. فممثلو القبارصة اليونانيين يستغلون منذ أمد بعيد غياب الجانب القبرصي التركي على المنابر الدولية من أجل تضليل المجتمع الدولي وصرف الانتباه عن مسؤوليتهم، وحدَهم، عن اختلاق المشكلة القبرصية وعن استمرارها. ولذلك، أجد نفسي مضطرا إلى الرد كتابيا لوضع الأمور في نصابها.

وبدايةً، اسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أنه ما من قرار من قرارات مجلس الأمن بشأن قبرص يصف الوجود التركي المشروع والمبرَّر في الجزيرة، الذي يتمشى مع معاهدات قبرص الدولية لعام 1959، على أنه "احتلال". وكما هو معلوم، كان على تركيا، الجهة الضامنة، أن تتدخل بعد مرور 11 سنة على معاناة القبارصة الأتراك على أيادي ميليشيات الجانب القبرصي اليوناني، التي بلغت أوجها بمحاولة الانقلاب التي نظمها المجلس العسكري الحاكم في أثينا والمتعاونون معه من الجانب القبرصي اليوناني، بهدف ضم الجزيرة بأكملها إلى اليونان (الوحدة مع اليونان "إينوسيس") وإبادة القبارصة الأتراك بالكامل. وفي ضوء ما تقدم، وبالنظر كذلك إلى المعاناة الإنسانية الحالية التي تسببها النزاعات التي نشبت في الفترة الأخيرة على الصعيد العالمي، لا شك في أن نظام الضمانات في قبرص أصبح اليوم أكثر أهمية وضرورة من أي وقت مضى.

وعلاوة على ذلك، ينبغي التأكيد على أن مشكلة قبرص لم تبدأ في عام 1974 وإنما بدأت في عام 1963، عندما اغتصب الجانب القبرصي اليوناني قسرا لقب جمهورية قبرص القائمة على الشراكة وطرد الشريك القبرصي التركي من جميع أجهزة الدولة. وخلال السنوات من 1963 إلى 1974، وهي فترة اختار ممثلو القبارصة اليونانيين تجاهلها وفق ما يناسبهم، شاركت الميليشيا القبرصية اليونانية، بمساعدة وتشجيع من اليونان، في حملة تطهير عرقي ضد الشعب القبرصي التركي، معروفة باسم خطة أكريتاس، يروم هدفها النهائي تحقيق الوحدة مع اليونان "إينوسيس". وكانت أعمال العنف الواسعة النطاق هذه وما تبعها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان هي ما استوجب من مجلس الأمن نشر قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في عام 1964 من أجل وقف إراقة الدماء والفظائع المرتكبة ضد الشعب القبرصي التركي. وإن المحاولات المستمرة من الجانب القبرصي اليوناني لحجب هذا الواقع من خلال استغلال لقبه المغتصَب أكملَ الاستغلال لا يمكن أن تغير الحقائق التاريخية للجزيرة فيما يتعلق بمن يكون المعتدي ومن يكون الضحية في قبرص. وعلى الرغم من كثرة وثائق الأمم المتحدة التي تشهد على تلك الجرائم ضد الإنسانية، فإن عدم الإشارة إليها إطلاقا في البيان المذكور يمثل دليلا على أنه حلقة أخرى من حلقات آلة الدعاية المعروفة جيدا التي يستخدمها القبارصة اليونانيون.

وفيما يتعلق بالتعليقات التي أدلت بها ممثلة القبارصة اليونانيين بشأن ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ينبغي التذكير بأن تقرير الإبراهيمي عن عمليات حفظ السلام (A/55/305-S/2000/809) ينص بوضوح على أن "موافقة الأطراف المحلية والنزاهة ... ينبغي أن تكون هي الأسس الوطيدة لحفظ السلام". وكما هو محدد في المنشور المعنون "عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: المبادئ

والمبادئ التوجيهية“، فإن أي عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تخاطر، في غياب هذه الموافقة، بأن تصبح طرفا في النزاع وأن تبتعد عن دورها الأصيل المتمثل في حفظ السلام. وفي هذا السياق، ومن أجل التمسك بالمبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام الناجحة وضمان عدم إدامة الوضع الراهن غير المقبول وغير المستدام في الجزيرة، حيث يعامل الجانب القبرصي اليوناني كما لو كان ”الحكومة الشرعية للجزيرة بأكملها“، يجب على الأمم المتحدة أيضا أن تلتمس موافقة الجانب القبرصي التركي فيما يتعلق بأنشطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وتحصل عليها.

وإزاء هذه الخلفية، من الواضح أن الملاحظات المضللة التي بدرت من ممثلة القبارصة اليونانيين غير مدعومة بالوقائع القانونية والتاريخية المتعلقة بالجزيرة. ومن ثم، بدلا من توجيه اتهامات لا أساس لها، ينبغي للجانب القبرصي اليوناني أن يتبع نهجا صادقا لحل مسألة قبرص على أساس الحقائق الراهنة في الجزيرة، وهو نهج من شأنه أن يحترم الحقوق المتأصلة للشعب القبرصي التركي، من بين أمور أخرى.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكِّر أيضا الإدارة القبرصية اليونانية بأن نظيرها كان دوما ولا يزال هو الجانب القبرصي التركي، لا تركيا.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد **دانا**

ممثل

الجمهورية التركية لشمال قبرص